مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: التجارب التنموية في استونيا لاتفيا ليتوانيا بعد عام 2004
اسم الكاتب: م.م. هند احمد عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7859
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 12:29 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i32.198

TJFPS

ISSUE 32

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

التجارب التنموية في إستونيا لاتفيا ليتوانيا بعد عام 2004

Development experiences in Estonia, Latvia, and Lithuania after 2004

م.م. هند احمد عبد[a] *

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية [a]

Assistant Lecturer Hind Ahmed Abd [a]
College of Political Science - Al-Nahrain University [a]

Articleinfo.

Article history:
- Received
- Accepted
- Available online

Keywords:
• Demography.
• Development indicators.
• Lithuania.
• Latvia.
• Estonia.

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: This study examines the developmental experiences in the Baltic countries, namely Estonia, Latvia, and Lithuania, after 2004. Following their accession to the European Union, these countries underwent significant transformations in the fields of economy, population, and culture. The study aims to analyze the developmental changes in these countries and evaluate their impact on the assets of the population, their languages, and the population's developmental indicators and wealth.

The analysis revolves around the key aspects of development in these countries after 2004. The influence of these transformations on the assets of the population and their languages will be studied, with a focus on demographic changes and linguistic diversity. Additionally, the study will analyze population development indicators such as population growth rate, fertility rate, and mortality rate, to understand the population shifts in those countries.

*Corresponding Author: Assistant Lecturer Hind Ahmed Abd,E-Mail:hindahmedabad01311990@gmail.com,Tel:xxx, Affiliation: College of Political Science - Al-Nahrain University

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 2 أيار 2023
- القبول : 16 أيار 2023
- النشر المباشر:30 حزيران 2023

الكلمات المفتاحية :
- **الديمغرافية.**
- **المؤشرات التنموية.**
- **ليتوانيا.**
- **لاتفيا.**
- **إستونيا.**

الخلاصة : تتناول هذه الدراسة التجارب التنموية في دول البلطيق، وهي استونيا ولاتفيا وليتوانيا، بعد عام 2004. بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، شهدت هذه الدول تحولات هامة في مجالات الاقتصاد والسكان والثقافة. تهدف الدراسة إلى تحليل التطورات التنموية في هذه الدول وتقييم أثرها على اصول السكان ولغاتهم والمؤشرات التنموية للسكان والثروات.

يتمحور التحليل حول الجوانب الرئيسية للتنمية في هذه الدول بعد عام 2004. ستتم دراسة تأثير التحولات على اصول السكان ولغاتهم، مع التركيز على التغيرات الديموغرافية والتعدد اللغوي. سيتم أيضًا تحليل المؤشرات التنموية للسكان، مثل معدل النمو السكاني ومعدل الخصوبة ومعدل الوفيات، لفهم التحولات السكانية في تلك الدول.

المقدمة

بعد انضمام دول البلطيق وهي استونيا ولاتفيا وليتوانيا، إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004، شهدت تحولاً مهماً في مسارها التنموي هذه الدول التي تعاني من تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، استفادت بشكل كبير من العضوية في الاتحاد الأوروبي لتعزيز نموها وتطوير اقتصاداتها. انطلقت التنمية في استونيا، بقوة بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تميزت استونيا بنمو اقتصادي مطرد ومستدام، وتحقيق تقدم في مجالات متعددة مثل تكنولوجيا المعلومات والابتكار. اما فيما يتعلق بلاتفيا، فقد شهدت تحسناً ملحوظاً في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. تركزت جهود التنمية في تعزيز البنية التحتية وتحفيز الاستثمار وتطوير الصحة والعمل. أما ليتوانيا، فقد مرت بتحولات هامة في السنوات الأخيرة، وتميزت بنمو اقتصادي وتحقيق تقدم في مجالات مثل الطاقة المتجددة والصناعات الابتكارية.

هدف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التجارب التنموية في دول البلطيق، وتحديداً استونيا، لاتفيا، وليتوانيا، بعد عام 2004 حتى عام 2022، بالتركيز على جوانب اصول السكان ولغاتهم والمؤشرات التنموية للسكان والثروات، يهدف ايضاً إلى فهم التطورات والتحولات التي شهدتها هذه الدول في المدة المذكورة، وتحليل أثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

أهمية البحث: تعد دراسة التجارب التنموية في دول البلطيق بعد عام 2004 وحتى عام 2022 ذات أهمية كبيرة فبعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تعرضت هذه الدول لتحولات هامة في مجالات متعددة مثل الاقتصاد والسكان والثقافة، يعتبر فهم هذه التجارب وتحليلها أساسياً لتقييم الجهود التنموية واستشراف المستقبل، وتوجيه السياسات الحكومية والتعاون الدولي في المنطقة.

فرضية البحث: تكمن فرضية البحث أن تجارب التنمية في استونيا ولاتفيا وليتوانيا بعد عام 2004 قد أثرت بشكل كبير على أصول السكان ولغاتهم والمؤشرات التنموية للسكان والثروات، وهناك تحولات هامة في هذه الجوانب التنموية، وأن هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على التطورات الحاصلة في هذه الدول.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى تحليل وفهم التحولات التنموية في استونيا ولاتفيا وليتوانيا بعد عام 2004 وحتى عام 2022، وفي فهم تأثير هذه التجارب على اصول السكان ولغاتهم والمؤشرات التنموية للسكان والثروات، تعد هذه المشكلة مهمة لفهم التحولات السكانية والاقتصادية والاجتماعية في البلطيق، ولتوجيه السياسات والإجراءات التنموية في المنطقة.

المطلب الأول: أصول السكان ولغاتهم

يعد البلطيون من بين أقدم الشعوب في أوروبا، الإستونيون والاتفيون يمثلون اللغة الفنلندية الأوغرية والاليتوانيون واللاتفيون جنبا إلى جنب مع قبيلة منقرضة من البروسيين والماندان، وهنود أونا، والعديد من الثقافات الأخرى التي اختفت من على وجه الأرض، و حافظوا على عائلتهم اللغوية البلطيقية على بدايات الهندو أوروبية ولقد عاشوا في هذه المناطق منذ آلاف السنين، ربما تكون ثقافتهم الكهرمانية قد ألهمت الديانات الرومانية القديمة، ترغب شعوب البلطيق بشدة في الانضمام إلى الغرب الذي كانوا ينتمون إليه في يوم من الأيام، الغرب هو اتجاه آمن بالنسبة لهم من حيث أن الإمبريالية – على الأقل بالمعنى الجيوسياسي، إن لم يكن اقتصادياً لا تمثل تهديداً ولكن أكثر من ذلك، فإنهم يشعرون بأنهم غربيون في كيانهم الثقافي.

كان مايكل هالتينبيرغر (1925)، هو الذي حدد توجههم الغربي بعبارات ملموسة في مقال صارم كتب بعد فترة وجيزة من حصول البلطيين على استقلالهم لأول مرة حدودها الشرقية هي حرفياً الحدود، بين الشرق والغرب على الرغم من أنها مثل كل هذه الحدود، فهي مناطق وليست خطوط ترسيم حادة، بين تأثيرات البقايا الشرقية والغربية للإمبراطورية الرومانية بين القسطنطينية وروما، تصل الأبجدية اللاتينية إلى حدودها الشرقية عند الحدود الشرقية لدول البلطيق[1].

وتعد المشاكل العرقية في دول البلطيق من تراث الاتحاد السوفيتي قبل الضم في عام 1940، كانت هياكلهم العرقية متجانسة نسبياً بالتأكيد، كانت هناك أقليات لكنها ليست كافية لتكون سبباً لمشاكل سياسية داخلية كبرى، في الواقع كانت الأقليات تعيش هنا في سلام خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، كان لدى جميع الأقليات مدارسها الخاصة التي تمولها الدولة ومجموعة كاملة من المنظمات الوطنية والقوانين التي تحميها حقوق اللغة، وفي ذلك الوقت كانت دول البلطيق تعتبر من بين أكثر الدول ديمقراطية في أوروبا[2].

وفي المستقبل القريب، من المرجح أن يظل القرب الجغرافي أهم عامل موحد لدول البلطيق الثلاث إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، وتتحدث المجموعات العرقية واللغوية الرئيسية في المنطقة لغات غير مفهومة بشكل متبادل وتراقب التقاليد المتباينة على نطاق واسع لقد تأثروا، بشكل متقطع بالتيارات الثقافية نفسها لكن هذا يميل إلى أن يكون له دلالة سلبية واضحة.

---

(1) Bunkśe, Edmunds V., and Wolf Tietze, (Baltic Peoples, Baltic Culture, and Europe), GeoJournal, Published BySpringer, Landenberg, Pa., USA, Vol. 33, No.1, 1994, p. 5-8.

(2)Kalnciema, Aija. (Nacionālo minoritāšu kultūras autonomijas parlamentārais risinājums Latvijas Republikā), Latvijas Vēstures Instituta Žurnals, Vol. 3, 1992, p. 117-129.

ففي العهد السوفياتي سادت اللغة الروسية كلغة مهيمنة غير متكافئة ولغة مشتركة، أي أنه لم يقتصر الأمر على إجبار البلطيين على التحدث بالروسية إلى المهاجرين الناطقين بالروسية، بل في معظم الحالات استخدم الإستونيون واللاتفيون والليتوانيون اللغة الروسية فيما بينهم التواصل بين الثقافات، وعدم مشاركة أي لغة مشتركة أخرى[1].

كان الانعكاس التدريجي لهذه الاتجاهات جارياً منذ الانهيار السوفيتي منذ عام 1989 إلى عام 2000، ارتفع عدد المتحدثين بلغات البلطيق العرقية من 67٪ إلى 80٪ في إستونيا، ومن 62٪ إلى 82٪ في لاتفيا ومن 85٪ إلى 94٪ في ليتوانيا. ومع ذلك، لا يزال البلطيون الإثنيون يتحدثون الروسية بشكل أفضل من الناطقين بالبلطيق الذين يتحدثون لغات البلطيق العرقية وأن اللغة الروسية لا تزال مهيمنة كلغة التواصل بين الثقافات في دول البلطيق[2].

توترات اللغة في دول البلطيق توجد في جميع الدول، لكنها أكثر وضوحاً في لاتفيا. في لاتفيا، كانت المشكلة الرئيسية هي أنه بدءًا من عام 2004، يجب أن يكون 60٪ على الأقل من التعليم في المدارس الثانوية الحكومية ذات الأغلبية الروسية باللغة الروسية هناك قوانين لغة مماثلة تنفذ حالياً في إستونيا، حيث يشكل الناطقون بالروسية حوالي ثلث السكان، بما في ذلك سكان العاصمة تالين ومدينة نارفا. ومع ذلك، فإن معظم المدن والبلدات الأخرى في إستونيا لديها عدد قليل من الناطقين بالروسية، وتكاد تكون غائبة تقريباً في الريف الإستوني. في ليتوانيا، التسامح تجاه اللغة الروسية أكثر، حيث تشكل الأقلية الروسية نسبة 9–10٪ من السكان الإجمالي، ولم يتم اتخاذ أي قوانين محددة لتقييد استخدام اللغة الروسية، ومنحت الجنسية تلقائيًا لجميع الناطقين بالروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

بعد التوسيع الأوروبي لعام 2004، أصبحت الليتوانية واللاتفية لغتين رسميتين في الاتحاد الأوروبي بالنظر إلى الندرة النسبية للمعرفة حول دول البلطيق فقد تم بالفعل تخصيص العديد من المساهمات لهذا المجال في المدة التي سبقت توسع الاتحاد الأوروبي (وحلف شمال الأطلسي) كان الوضع الاجتماعي اللغوي، خاصة في لاتفيا موضوعاً للتحقيق لفترة طويلة خاصة بعد استعادة الاستقلال[3].

---

(1) Hogan-Brun, G., (At the Interface of Language Ideology and Practice The Public Discourse Surrounding the 2004 Education Reform in Latvia), University of Bristol, Faculty of Arts, Published BySpringer, England, vol. 5, 2006, p.316.

(2) Hogan-Brun, G. and R. Meilutė., (Changing Levels of Bilingualism across the Baltic), International Journal of Bilingual Education and Bilingualism, University of Vilnius, Vilnius, Lithuania vol. 7, no. 1, 2004. p.62-77.

(3) Hogan-Brun, Gabrielle, Meilutė Ramonienė, and Laima Grumadienė. (The language situation in Lithuania), Journal of Baltic Studies, University of Bristol, UK, vol.36, No.3, 2005, p.345-370.

إن المهارات اللغوية في ليتوانيا، موزعة بالتساوي إلى حد ما عبر مختلف مستويات التعليم ومجموعات الحالة الاجتماعية يتمتع الناطقون بلغات الأقليات الأكبر سناً بكفاءة متقدمة في اللغة الليتوانية بشكل أقل ولكن لا يزالون أكثر من أقرانهم في لاتفيا وإستونيا حيث لا يمكن تحديد أي تَمايُز داخل المجموعة في إتقان اللغة الوطنية على مستوى الدولة حيث يلعب تعليم الكبار دوراً رئيسياً في تحقيق تكافؤ الفرص داخل المجموعة للمشاركة في سوق العمل وبشكل أعم في الحياة العامة.

وفي لاتفيا، زادت معرفة لغة الدولة بشكل كبير من خلال متطلبات اللغة المهنية الراسخة، ونظام تعليم الأقليات، والتدريب على لغة الكبار والتحكم في استخدام اللغة في الأماكن العامة، لكن الممارسات اللغوية لكل من الناطقين بالروسية واللاتفية العرقية كانت بطيئة جداً في التغيير لا تزال اللغة الروسية تظهر على نطاق واسع في المجالات شبه العامة والخاصة وأيضاً في التواصل الشفوي بين الأعراق وزاد الاستخدام المختلط للغة اللاتفية والروسية في أماكن العمل لصالح التواصل أحادي اللغة (إما باللغة الروسية فقط أو باللغة اللاتفية)، إن مكانة اللغة الروسية في لاتفيا قوية عبر الأجيال، والتي قد تكون حاجزاً في إعاقة المتحدثين بالروسية للحصول على اللغة اللاتفية، أو جسراً في تسهيل التواصل الناجح من خلال الاستخدام المشترك للروسية) [1].

اما في إستونيا، تعتبر اللغة الروسية هي اللغة الرسمية في إستونيا وأن معرفتهم بلغة الدولة منخفضة، ويرتبط مستوى كفاءتهم في اللغة الإستونية بشكل كبير إحصائياً بعمر عشر سنوات وفقاً لحسابات المؤلفين على أساس البيانات من مسح التنمية البشرية في منطقة البلطيق (2011)، وهذا يشير إلى أهمية الموارد الشخصية (التعليمية والاقتصادية) في هذا الصدد في الواقع، يرتبط إتقان اللغة الإستونية بشكل كبير بالوضع الاجتماعي للمتحدثين الإستونيين الروس وثقتهم فيما يتعلق بآفاقهم الاقتصادية الخاصة[2].

من حيث التوزيع الديمغرافي تختلف دول البلطيق حسب العوامل المكانية التي تشكل الممارسات اللغوية والتكامل بشكل عام في جميع البلدان الثلاث، يتركز المتحدثون بالروسية في المدن ويتم إعطاء التوازن السكاني حسب العرق في أكبر خمس مدن وتوزيع السكان الناطقين بالروسية متساوٍ إلى حد ما في ليتوانيا، على النقيض من ذلك في شمال شرق إستونيا[3].

---

(1) Vihalemm, Triin, and Gabrielle Hogan-Brun. (Language policies and practices across the Baltic Processes, challenges and prospects), European Journal of Applied Linguistics, University of Basel, Switzerland, vol.1, no.1, 2013, p. 55-82.

(2) Vihalemm, Triin, et al. op.cit, p. 55-82.

(3) Verschik, Anna. (Russian–Estonian language contacts, linguistic creativity, and convergence: New rules in the making), Tallinn University, Journal Multilingua, Estonia, vol .24, 2005, p. 413-429.

أن لغات وثقافات الأقليات القومية محمية قانوناً، فإن النمط الديموغرافي المتباين والوضع اللغوي بعد الهجرة على نطاق واسع في الحقبة السوفيتية أنتج سياسات جنسية ولغة مختلفة في كل جمهورية، ولقد برز التعليم على أنه الأداة الرئيسية لتنفيذها، خلال مسار مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تم فحص تشريعات لغة البلطيق الوطنية من قبل المنظمات الغربية وفي بعض الأحيان تم انتقادها بشدة، من داخل وخارج جمهوريات البلطيق[1].

أصبحت حماية حقوق الأقليات والمواطنة قضية خاصة، حيث تعتبر عنصراً أساسياً في السياسة الديمقراطية، فإن بناء التأريخ (الاجتماعي اللغوي) للأيديولوجيات اللغوية، أو التأريخ اللغوي الذي يركز على النظريات والأفكار حول اللغة في حد ذاتها، في الصحافة حول نظريات البلطيق كوسيلة حيوية لاستكشاف التصورات ذات الدوافع الاجتماعية والثقافية وتفسيرات اللغة على خلفية التطورات السياسية الاجتماعية الأوسع يمكن لمثل هذا النهج أن يساعد في مواجهة الاتجاه نحو تبسيط و تصحيح تواريخ اللغة[2].

أصبحت الليتوانية واللاتفية والإستونية لغات رسمية في السنوات الأخيرة من الحكم السوفيتي، تمت الموافقة على قوانين اللغة الجديدة التي ألغت اللغة الروسية كوسيلة رسمية للتواصل ووضعت متطلبات لغوية مهنية في أعوام 1990 و1992 و1995 في ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا على التوالي، وتم إنشاء أنظمة متطلبات اللغة والتحكم في بداية التسعينيات في جميع الولايات الثلاث[3].

بدأت ليتوانيا في إنشاء وتنفيذ نظام تعليم اللغة الحكومي في مرحلة مبكرة جداً، في عام 1990 بدأ الاختبار في عام 1993 تمكن غالبية البالغين من تعلم اللغة واجتياز الاختبارات وتلقي شهادات الكفاءة[4].

المطلب الثاني: المؤشرات التنموية للسكان

تعرف التنمية البشرية على أنها "ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل أنها إضافة إلى ذلك تعني انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها، سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ، فالأنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج، يتم قياس مؤشر التنمية البشرية وفقا لثلاثة معطيات هي متوسط العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة المتوقع، والقدرة الشرائية للفرد بل أنه

(1) Hogan-Brun, Gabrielle. "Language in society across the Baltic Republics: A comparative overview", Journal of Baltic Studies, Vol.36, No.3, 2005, p.277.
(2) Hogan-Brun, Gabrielle, Stefan Wolff, and Gabrielle Hogan-Brun Fil, eds. (Minority languages in Europe: Frameworks, status, prospects), Palgrave Macmillan, London, 2003, Edition Number 1, p. 211-231.
(3) Rannut, Mart. (Estonianization efforts post-independence), Articles, International Journal of Bilingual Education and Bilingualism, United Kingdom, Vol. 11, no. 3-4, 2008, p.427.
(4) Solska, Magdalena. "Citizenship, collective identity and the international impact on integration policy in Estonia, Latvia and Lithuania", Europe-Asia Studies, Vol.63, No.6, 2011, p.1091.

الهدف أيضا من التنمية، بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف"[1]، و يعد تعريف هيئة الامم المتحدة من أهم التعريفات من خلال تقريرها عن التنمية البشرية عام 1990، فعرفتها بأنها "عملية توسع نطاق الخيارات أمام الأفراد، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته"[2]. في عام 2004 فتحت العديد من الفرص الجديدة لهذه الدول و أدت العضوية في الاتحاد الأوروبي إلى نمو الاستثمار والنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، ومن بين دول البلطيق الثلاث، تتميز إستونيا بالتنمية الاقتصادية وتعتبر عملية الانتقال في إستونيا قصة نجاح داخلياً و كانت خيارات التحول في إستونيا محددة تماماً، بما في ذلك إصلاح جذري للعملة والخصخصة السريعة نتيجة لذلك، تحتل إستونيا المرتبة الأولى في معظم لوحات النتائج في دول البلطيق[3]، وقد شهدت ليتوانيا ولاتفيا أيضاً تطوراً سريعاً، ومع ذلك فإن هذين البلدين وفقاً للمؤشرات الاقتصادية أقل من إستونيا.

اولا. المؤشرات التنموية للسكان بالنسبة للتعليم في دول البلطيق:

أن تأثير المؤشرات العلمية والأكاديمية مثل قاعدة بيانات Scopus وموقع QS للجامعات يكون له أهمية كبيرة في الجامعات الرصينة في دول البلطيق، أذ يساهم استخدام هذه المؤشرات في تعزيز التنمية البشرية من خلال بعض المؤشرات الرقمية المهمة التي يمكن ذكرها كمثال:

1. مؤشر عدد الأبحاث العلمية في دول البلطيق: يعكس عدد الأبحاث العلمية التي تم نشرها من قبل الجامعات الرصينة في دول البلطيق مدى نمو النشاط البحثي والتفوق الأكاديمي، ويمكن استخدام قاعدة بيانات Scopus لتحديد عدد الأبحاث ونوعيتها والمجالات الأكثر تميزاً.
2. مؤشر تصنيف QS للجامعات في دول البلطيق: يعد تصنيف QS للجامعات أحد المؤشرات الرئيسية التي يعتمدها العديد من الطلاب، ويمكن للجامعات الرصينة في دول البلطيق السعي لتحقيق تصنيف مرموق في هذا المؤشر، والذي يعكس الجودة الأكاديمية والسمعة المؤسسية.

إن استخدام المؤشرات العلمية والأكاديمية مثل قاعدة بيانات Scopus وموقع QS للجامعات يسهم في تعزيز التنمية البشرية في الجامعات الرصينة في دول البلطيق، من خلال مؤشرات رقمية مثل عدد الأبحاث

---

(1) ابراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية و الواقع، دار المناهج للنشر، الاردن، عمان، 2009، ص17.

(2) عبير عبد الخالق، التنمية البشرية و اثرها في تحقق التنمية المستدامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2014، 35-40.

(3) Beacháin, Donnacha Ó., et al. (Life in post-communist Eastern Europe after EU membership), London, Routledge, Vol. 37, 1st Edition, 2012. p. 181.

العلمية وتصنيف QS للجامعات والاستشهادات العلمية، ويهدف ترتيب التصنيف العالمي إلى التغلب على الحواجز التي ظهرت تاريخياً بين نظام التعليم المحلي والفضاء التعليمي العالمي (جدول 1)[1].

(جدول 1) معدل تصنيف جامعات دول البلطيق (2021-2023) بالاعتماد على تصنيف QS

(أثر قواعد البيانات العلمية ومواقع التصنيف على التنمية البشرية في الجامعات الرصينة في دول البلطيق)

اسم الجامعة	منطقة/دولة	الترتيب/التصنيف	نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب	الاستشهادات لكل عضو هيئة تدريس	السمعة الأكاديمية	سمعة صاحب العمل
جامعة تارتو	تارتو/ استونيا	400	88.3	15.2	26	13.5
جامعة فيلنيوس	فيلنيوس/ليثوانيا	400	80.3	3.8	20.7	21.2
جامعة ريغا ستراديز	ريغا/ لاتفيا	801–1000	18.6	2	6.4	9.5
جامعة ريغا التقنية	ريغا/ لاتفيا	751–800	23.7	3.2	12.1	22.1
جامعة تالين للتكنولوجيا	تالين/ استونيا	751–800	22.6	12.6	12.7	15
جامعة فيلنيوس جيديميناس التقنية	فيلنيوس/ليثوانيا	751–800	32.8	7.7	10.6	16.8
جامعة تالين	تالين/ استونيا	1001–1200	8.1	11.6	8.2	7.4
جامعة فيتاوتاس ماغنوس	كاوناس/ ليثوانيا	801–1000	12.2	3.7	12.4	13
جامعة كاوناس للتكنولوجيا	كاوناس/ ليثوانيا	801–1000	32.8	5.4	11.3	16.3
جامعة لاتفيا	ريغا/ لاتفيا	1001–1200	5.3	9.5	12	13.9

* من عمل الباحثة محسوبة بالاعتماد على/ مؤشر تصنيف الجامعات QS[2]

[1] Aithal, P. S., and P. M. Kumar. "Global ranking and its implications in higher education." SCHOLEDGE International Journal of Business Policy & Governance, Vol.7, No.3, 2020, p.32.

[2] مؤشر تصنيف الجامعات (QS World University Rankings) اطلع عليه بتاريخ (2023/7/4) (الأنترنيت)
https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2022?&tab=indicators&countries=lv,lt,ee&sort_by=overallscore&order_by=desc

المناقشة:

1. (الجدول1) يحتوي على مجموعة من الجامعات في منطقة البلطيق ويتضمن معلومات مثل الترتيب/التصنيف، ونسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، والاستشهادات لكل عضو هيئة التدريس، والسمعة الأكاديمية، وسمعة صاحب العمل، وأن تأثير الجدول على التنمية البشرية يمكن أن يكون متعدد الجوانب.
2. يمكن للتعليم العالي المقدم في الجامعات ذات المستوى العالي ونسبة مناسبة من أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب أن يسهم في تحسين الجودة التعليمية وتطوير مهارات الأفراد، أصبحت الجامعات أكثر توجهاً نحو الابتكار ولا تهدف فقط إلى ابتكار أفكار جديدة، ولكن أيضاً لتحويل المعرفة إلى ممارسة، هناك فهم مشترك بأن الابتكارات يمكن أن تساعد في حل المشاكل المستقبلية من خلال الجمع بين الأفكار والجهود الإبداعية للتجربة السابقة[1].
3. أن تحسين جودة التعليم العالي وتعزيز البحث الأكاديمي وتعزيز سمعة الجامعات يمكن أن يوفر إمكانات قوية للمساهمة في التنمية عبر تاريخ البشرية، حيث لعبت مؤسسات التعليم العالي دوراً مهماً في المجتمع من خلال تثقيف النخبة وتحقيق إنجازات رائدة في العلوم والإنسانيات، هذه العوامل تؤثر على تطور الأفراد والمجتمعات في دول البلطيق من خلال تعزيز المعرفة والمهارات وتوفير فرص العمل والتحسين الاقتصادي[2].

ثانيا. المؤشرات التنموية للبنية التحتية وأثرها على التنمية البشرية للسكان في دول البلطيق:

تُعد البنية التحتية الجيدة عاملاً حاسماً لتعزيز التنمية البشرية وتحقيق مؤشرات التنمية للسكان، وتوفر البنية التحتية المناسبة الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وتعزز جودة الحياة والصحة وتعزز الفرص الفردية والتقدم الشامل، (الجدول 2).

(1) Marczewska, et al., "Towards Creativity and Innovation in Universities: Study on Central and Eastern Europe", Journal of the Knowledge Economy,2023, p.2.
(2) Maia, et al., "Higher education contributing to local, national, and global development: new empirical and conceptual insights." Higher Education, Vol.81, No.1, 2021, p. 110.

(الجدول 2) تأثير البنية التحتية على التنمية البشرية ومؤشرات التنموية للسكان في استونيا ولاتفيا وليتوانيا

العنصر	ليتوانيا	لاتفيا	استونيا
الصحة والرعاية الصحية	0.6	0.3	0.6
التعليم	0.6	0.3	0.6
النقل والاتصالات	0.8	0.8	0.8
الماء والصرف الصحي	0.8	0.8	0.8
الطاقة	0.6	0.6	0.6

* من عمل الباحثة محسوبة بالاعتماد على/ احصاءات البنك الدولي[1]

المناقشة:

تتنوع الخدمات العامة في دول استونيا وليتوانيا ولاتفيا في مجالات مختلفة يلاحظ أن الصحة والرعاية الصحية تكون متوسطة في استونيا وليتوانيا ومنخفضة في لاتفيا وقد يعزى ذلك إلى اختلافات في البنية التحتية الصحية وتوافر الخدمات والمرافق الطبية في كل بلد، أما التعليم يتراوح بين المتوسط والمنخفض في الدول الثلاثة قد يتأثر ذلك بالاستثمارات في التعليم، أما النقل والاتصالات لها تأثير مرتفع في الدول الثلاثة مما يسهم في تحسين الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية ويعزز التجارة والتنمية الاقتصادية، الماء والصرف الصحي متوفران بشكل جيد في الدول الثلاثة تشير إلى وجود بنية تحتية جيدة، أما الطاقة لها تأثير متوسط في الدول الثلاثة[2].

ثالثاً. المؤشرات التنموية للسكان بالنسبة للصحة في دول البلطيق:

يقيِّم دليل التنمية البشرية التنمية البشرية بناءً على متوسط العمر المتوقع عند الولادة وأن متوسط العمر المتوقع في دول البلطيق هو مقياس موجز للولادات وأحد مكونات مؤشر التنمية السكانية يعكس التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد حدث تحسن ملحوظ في المدة من 2004–2021، فقد كانت استونيا الأعلى في

(1) https://data.worldbank.org/indicator

(2) Snieška, Vytautas, and Ineta Šimkūnaitė. "Socio-economic impact of infrastructure investments." Inžinerinė ekonomika, Vol.3, 2009, p.17.

معدل النمو، تليها لاتفيا وليتوانيا، لاتفيا كانت لديها أدنى متوسط عمر متوقع في عام 2010، وليتوانيا فقدت مركزها الرائد في البلطيق[1].

الجدول (3) المؤشرات التنموية في معدل العمر المتوقع عند الولادة، الذكور من (2004–2021)

البلدان	السنوات		
	2004	2010	2021
استونيا	64.68	70.7	74.7
لاتفيا	64.18	68.8	70.4
ليتوانيا	66.52	57.98	71.7

الجدول (4) المؤشرات التنموية في معدل العمر المتوقع عند الولادة، الأناث (2004–2021)

البلدان	السنوات		
	2004	2010	2021
استونيا	74.97	80.84	6.82
لاتفيا	74.63	78.4	79.3
ليتوانيا	76.36	78.78	80.4

*محسوبة من/ قاعدة البيانات الأوروبية للصحة للجميع (HFA–DB)، منظمة الصحة العالمية أوروبا، آخر البيانات المتاحة للمكاتب الإحصائية الوطنية[2].

المناقشة: يُظهر الجدول (3) تطور معدل العمر المتوقع عند الولادة للذكور في استونيا ولاتفيا وليتوانيا خلال المدة من 2004 إلى 2021. ففي استونيا، ارتفع المعدل من 64.68 عام في 2004 إلى 74.7 عام في 2021. وفي لاتفيا، ارتفع من 64.18 عام في 2004 إلى 70.4 عام في 2021. أما في ليتوانيا، فقد شهد تغيرات كبيرة، حيث انخفض من 66.52 عام في 2004 إلى 57.98 عام في 2010، ثم ارتفع إلى

(1) Ivanová, Eva, and Jana Masárová. "Performance evaluation of the Visegrad Group countries."Economic Research-Ekonomska Istraživanja, VOL.31, NO.1, 2018, p.279

(2) https://gateway.euro.who.int/en/indicators/hfa_71-1091-estimated-life-expectancy-world-health-report-males/

71.7 عام في 2021. أما بالنسبة للإناث، أظهر الجدول (4) ارتفاعاً في معدل العمر المتوقع عند الولادة في البلدان الثلاثة. ففي استونيا، ارتفع من 74.97 عام في 2004 إلى 82.6 عام في 2021. وفي لاتفيا، ارتفع من 74.63 عام في 2004 إلى 79.3 عام في 2021. وفي ليتوانيا، ارتفع من 76.36 عام في 2004 إلى 80.4 عام في 2021. تُشير هذه الأرقام إلى زيادة تدريجية في توقعات المؤشرات التنموية للسكان من ناحية العمر للجنسين على مدار السنوات، حيث يعيش الإناث لفترة أطول من الذكور عند الولادة في جميع البلدان المذكورة.

رابعاً. مؤشر الدخل والمستوى المعيشي ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دول البلطيق:

تعاني الدول البلطيقية من تحديات اقتصادية واجتماعية، وتزيد زيادة متوسط الأجور والرواتب في هذه الدول من التنمية البشرية وتحقيق التقدم الاقتصادي، تقاربت مستويات المعيشة في الدول البلطيقية مع المستوى الأوروبي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي اقتصاد دول البلطيق ينمو باستمرار منذ العضوية في عام 2004، وفي عام 2007، شهدت تلك الدول نمواً اقتصادياً مرتفعاً. لكن الأزمة المالية قد أثرت سلباً على عملية التقارب، وفي عام 2009 تراجع الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول البلطيقية[1]. في عام 2018–2022 أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول البلطيق في نمو مستمر (الجدول6 و7 و8).

(الجدول 5) المؤشرات التنموية في معدل الرواتب والدخل في إستونيا خلال المدة من 2018–2022

السنة	معدل الرواتب سنوياً (%)	توزيع متوسط عدد الموظفين (%)	معدل الدخل للذكور (%)	معدل الدخل للإناث (%)
2018	0.24	20	30.81	28.46
2019	0.26	20	30.85	28.74
2020	0.30	20	32.17	27.94
2021	0.29	20	30.75	28.51
2022	0.31	20	-	-

* من عمل الباحثة محسوبة بالاعتماد على/ موقع الإحصاءات الرسمي في استونيا[2]

[1]Gomouria, Sima (convergence and "non-convergence" of living standards in the new EU member states), Journal of Economics Review, France, Vol. 195-196, no. 4, 2010, p. 173-178.

[2] (https://www.stat.ee/).

المناقشة:

بناءً على البيانات المعتمدة من موقع الإحصاءات الرسمي لاستونيا، يمكننا استنتاج بعض المعلومات حول الاقتصاد والمجتمع في استونيا خلال السنوات المذكورة، يشير الجدول إلى زيادة تدريجية في معدل الرواتب السنوي، حيث تراوحت الزيادة بين 0.24 و0.31 نقطة في السنة. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن هناك استقراراً في توزيع متوسط عدد الموظفين، حيث بلغت نسبته حوالي 20٪ من إجمالي السكان خلال المدة المذكورة فيما يتعلق بمعدل الدخل، فقد تم تسجيل زيادة طفيفة في معدل الدخل للذكور، بينما شهد معدل الدخل للإناث انخفاضاً طفيفاً.

(الجدول 6) المؤشرات التنموية في معدل الرواتب والدخل في لاتفيا خلال المدة من 2018–2022

السنة	معدل الرواتب سنوياً(%)	توزيع متوسط عدد الموظفين (%)	معدل الدخل للذكور (%)	معدل الدخل للإناث (%)
2018	-	64.5	54.12	45.88
2019	-	65.0	54.35	45.65
2020	-	64.2	54.36	45.64
2021	42.31	62.5	53.56	46.44
2022	42.30	63.9	54.47	45.53

* من عمل الباحثة محسوبة بالاعتماد على/ موقع الإحصاءات الرسمي في لاتفيا[1]

المناقشة:

1. توضح البيانات اعلاه تطور بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية في لاتفيا في المدة من 2018–2022، وذلك فيما يتعلق بالرواتب السنوية، لم يتم توفير البيانات المحددة للسنوات 2018 و2019 و2020، ولكن يمكن ملاحظة زيادة في معدل الرواتب السنوية في عام 2021 حيث بلغت 42.31٪، واستمرت تقريباً عند نفس المستوى في عام 2022 بنسبة 42.30٪.
2. بالنسبة لتوزيع متوسط عدد الموظفين، تراوحت النسبة بين 62.5٪ و 65٪ خلال المدة من 2018 إلى 2022، يمكن استنتاج أن عدد الموظفين في لاتفيا بقي مستقراً بشكل عام على مدى تلك السنوات.

[1] (https://www.csb.gov.lv/en).

3.فيما يتعلق بالدخل، أظهرت البيانات أن نسبة الدخل للذكور في لاتفيا تتراوح بين 53.56٪ و54.47٪ خلال المدة من 2018 إلى 2022. بالمقابل، تتراوح نسبة الدخل للإناث بين 45.53٪ و46.44٪ في نفس المدة هذا يشير إلى وجود فجوة جنسية في الدخل في لاتفيا، حيث يتلقى الرجال دخلاً أعلى بشكل عام من النساء.

(الجدول 7) المؤشرات التنموية في معدل الرواتب والدخل في ليتوانيا خلال المدة من 2018–2022

السنة	معدل الرواتب سنوياً	توزيع متوسط عدد الموظفين(%)	معدل الدخل للذكور	معدل الدخل للإناث
2018	11093	59.125	11887	10299
2019	15552.5	57.925	16479	14626
2020	17138.5	57.3	18177	16100
2021	18940	58.225	19931	17949
2022	21455	57.75	22536	20374

* من عمل الباحثة محسوبة بالاعتماد على/ موقع الإحصاءات الرسمي في ليتوانيا[1]

المناقشة:

1.تستند البيانات في الجدول المقدم إلى موقع الإحصاءات الرسمية في ليتوانيا حيث تُظهر الأرقام التطور السنوي لعدة مؤشرات اقتصادية في ليتوانيا على مدار السنوات من 2018–2022.

2.أن معدل الرواتب السنوي يتزايد على مدار السنوات، حيث ارتفع من 11093 في عام 2018 إلى 21455 في عام 2022 يُلاحظ زيادة مستمرة في معدل الرواتب على مدى المدة المحددة.

3.أن توزيع متوسط عدد الموظفين يتراوح بين 57.3٪ و59.125٪، مع تراجع طفيف في عام 2020 وارتفاع طفيف في عام 2021 يوفر هذا المؤشر نظرة عامة على توزيع القوى العاملة في ليتوانيا على مدار السنوات.

4.فيما يتعلق بالدخل، يمكن ملاحظة زيادة في معدل الدخل للذكور والإناث على مدار السنوات مثلاً، ارتفع معدل الدخل للذكور من 11887 في عام 2018 إلى 22536 في عام 2022، ومعدل الدخل للإناث ارتفع من 10299 إلى 20374 خلال نفس المدة تُظهر هذه الزيادة في معدلات الدخل تحسناً في الأجور والمردودية الاقتصادية للفردين.

[1] https://osp.stat.gov.lt/web/guest .

وترى الباحثة أن هدف التنمية البشرية يصبح الأشخاص محورها ومركزها، فهي تتصرف إلى تنمية الأشخاص بالتركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية، لما تؤكده من ضرورة استخدام هذه القدرات في أنشطة إنتاجية تضمن استمرارية التوزيع العادل لثمارها وهي بالضرورة تنمية بواسطة الناس لأنها تعتمد على توسيع اختياراتهم وتعميم مشاركتهم في اتخاذ القرارات، ويلاحظ تكامل هذه الأبعاد الثالثة مع بعضها حيث يدعم كل منها البعدين الآخرين.

المطلب الثالث الثروات

يعد الغاز الطبيعي من أكثر الثروات استخداماً في العالم، حيث يعد أنظف أنواع الوقود الأحفوري التقليدي تاريخياً، منذ إدخالها في أوائل الستينيات، لعبت دائماً دوراً مهماً في إمدادات الطاقة في منطقة البلطيق، بما في ذلك لاتفيا يشكل سوق الغاز الطبيعي في لاتفيا ما يقرب من 35٪ من سوق الغاز الطبيعي في دول البلطيق الثلاث وفي منظور متوسط المدى، يعد الغاز الطبيعي مصدراً مهماً للطاقة منخفض الكربون لضمان الانتقال السلس إلى حيادية الكربون على المستوى الوطني والنطاق الإقليمي[1].

يأتي الغاز الطبيعي من بقايا الحيوانات والنباتات التي نمت وعاشت في المستنقعات الخصبة ووديان الأنهار والدلتا بالقرب من البحر أو في مياه البحر الضحلة منذ عدة ملايين من السنين عندما ماتت هذه النباتات والحيوانات، غُمرت الوديان والدلتا، وغطتها الأنهار بالرمل والطين أو غسلتها في البحر، على مدى عدة ملايين من السنين، تم دفن بقايا النباتات والحيوانات تدريجياً تحت طبقة سميكة من الرمل والطين، تحولت بقايا النباتات والحيوانات في قاع البحار العميقة والطين الأرضي تدريجياً إلى غاز طبيعي وهو وقود أحفوري.

فالغاز الطبيعي عبارة عن خليط من الهيدروكربونات المستخرجة من أعماق الأرض، والتي تكون في حالة غازية في الظروف العادية، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي المسال والغاز الحيوي و يتم إنتاجه من الكتلة الحيوية، والغازات الأخرى التي تفي بالمتطلبات المحددة، والتي يمكن إدخالها أو نقلها بواسطة نظام الغاز الطبيعي[2].

أن دول البلطيق الثلاث، إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا حالة فريدة داخل الاتحاد الأوروبي، لأنها جزر غاز وتعتمد أيضاً بشكل كامل على روسيا لواردات الغاز نتيجة لذلك، لا تزال العلاقات بين البلطيق وروسيا وكذلك السياسات والاقتصادات المحلية في منطقة البلطيق تتميز بقوة بهذا العامل من الاعتماد الحاد على الغاز وإنهم

---

(1) Zemite, L., A. Ansone, et al. (The Creation of the Integrated Natural Gas Market in the Baltic Region and its Legal Implications), Riga Technical University, Latvian Journal of Physics and Technical Sciences, LATVIA, Vol. 58, no. 3, 2021, p. 202.

(2) Kanapinskas Virginijus, (Gamtinių dujų rinka Lietuvoje valstybinio reguliavimo tikslai ir teisinio reglamentavimo problemos), MYKOLO ROMERIO UNIVERSITETAS, Doctoral thesis, Lithuania, 2014, p.14.

يعتمدون على روسيا في الحصول على الغاز لأنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة لإنتاجه محليًا ولا يرتبطون إلا بروسيا من خطوط الأنابيب التي تم بناؤها في عهد الاتحاد السوفيتي.

ساهمت أهمية الغاز في مزيج الطاقة المحلية لدول البلطيق في زيادة التعرض لروسيا في دول البلطيق، يتم استخدام غالبية الغاز لإنتاج الحرارة والكهرباء في عام 2010، كان 57٪ من إجمالي الغاز المستخدم في إستونيا لتوليد الطاقة، و 65٪ في لاتفيا، و 55٪ في ليتوانيا. استخدمت الصناعة حوالي 7٪ من إجمالي استهلاك الغاز في إستونيا في عام 2010، و17٪ في لاتفيا، و35٪ (بما في ذلك إنتاج الأسمدة) في ليتوانيا. شَكل الاستهلاك المنزلي من الغاز وخاصة للتدفئة في أشهر الشتاء، 6٪ من إجمالي الغاز المستخدم في إستونيا في عام 2010، و9٪ في لاتفيا، و6٪ في ليتوانيا[1].

اتفقت ألمانيا وروسيا على بناء خط أنابيب الغاز نورد ستريم، يمتد الهيكل الذي يبلغ طوله 1200 كيلومتر من فيبورغ في روسيا إلى جرايفسفالد بألمانيا عبر بحر البلطيق، وقد تحدثت إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ضد المشروع، معربة عن القلق بشأن تداعياته البيئية والاستراتيجية، و موضوع الخلاف هو الأثر البيئي للمشروع فضلا عن الطاقة، والسياسة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية، سوف ينتقل خط الأنابيب تحت الماء من خلال الصيد والسمك مناطق تكاثر وعبر مناطق كانت توجد فيها أسلحة كيماوية من الحرب العالمية الثانية مهملة علاوة على ذلك، أثر التلوث وزيادة الشحن بالفعل على بحر البلطيق نظام بيئي هش. تمثل خطوط الأنابيب البحرية في صناعة النفط والغاز البحرية عامل خطر للضرر البيئي لأن خطوط الأنابيب الفعلية عرضة للتلف يمكن أن تتلف بسبب مرساة السفينة وشِباك الجر، وتخضع للمواد المعيبة والبناء والتآكل والنشاط التكتوني، يمكن أن يكون التسرب من خط الأنابيب التالف صغيراً أو واسعاً اعتماداً على كيفية حدوث الضرر وطبيعته[2]. تتزايد الأهمية الاستراتيجية للطاقة اليوم، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، وهي جزء لا يتجزأ من مشروع خط أنابيب الغاز تحت الماء بين ألمانيا وروسيا أو مشروع خط أنابيب نورد ستريم، من المهم أيضاً تحقيق التوازن بين الاهتمامات البيئية ومتطلبات الطاقة لاقتصادات وأنماط الحياة اليوم مع الاقتصادات المتنامية وما يصاحب ذلك من زيادة الاستخدام المستدام العالمي للنفط والغاز [3].

---

(1) Grigsas, Agnia. , (The Gas Relationship between the Baltics and Russia – Politics and Trade Realities), Oksfordo universitetas, leidėjas Oxford Institute for Energy Studies, Working paper, Londonas, 2012, p. 2.

(2) Patin, Stanislav., (Environmental impact of the offshore oil and gas industry), Journal of Environmental Assessment Policy and Management, EcoMonitor Publishing, New York, Vol. 3, no. 1, 2001, p. 173-175.

(3) Karm, Ellen. (Environment and Energy: The Baltic Sea Gas Pipeline), Journal of Baltic Studies, Routledge, London, Vol. 39, no. 2, 2013, p. 110.

و من بين دول البلطيق، تعمل ليتوانيا فقط كدولة عبور للغاز الروسي إلى إقليم كالينينغراد الروسي، المنفصل فعليا عن روسيا عن طريق أراضي بيلاروسيا وليتوانيا منذ تسعينيات القرن الماضي، كان نقل الغاز إلى كالينينغراد بمثابة نوع من الضمان لإمداد ليتوانيا بالغاز لأن أي انقطاع سيؤثر بشكل مباشرعلى كالينينغراد، كالينينغراد نفسها هي جزيرة طاقة ولا تتلقى الغاز أو النفط أو الكهرباء إلا عبر الأراضي الليتوانية استخدم فيلنيوس اعتماد كالينينغراد على ليتوانيا لنقل الغاز وإمدادات الكهرباء كأداة مساومة مع موسكو في عدة مناسبات[1].

ومع ذلك، حول سياسات الغاز الروسية اتبعت موسكو في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إستراتيجية لجعل إمدادات الغاز إلى كالينينغراد مستقلة عن العبور عبر ليتوانيا تشمل الجوانب الرئيسية لهذه الاستراتيجية الانتهاء من مرافق تخزين الغاز في كالينينغراد على مرحلتين (بحلول عام 2010 وبحلول عام2015)، فضلا عن خطط لربط كالينينغراد بخط أنابيب الغاز نورد ستريم الذي ينقل الغاز الروسي عبر بحر البلطيق مباشرة إلى ألمانيا، وبالتالي تجاوز بحر البلطيق.

وتعتمد البلدان الثلاثة مجتمعةً بنسبة 90٪ على روسيا في النفط وحوالي 100٪ على الغاز ومع ذلك، فإن إستونيا أقل اعتماداً على النفط الروسي لأنها كانت قادرة على تطوير الصخر الزيتي البلطيقي كبديل قابل للتطبيق للطاقة في عام 2006. وجد تقرير صادر عن الأكاديميات الأوروبية (فرانكو، هارفي، لينين، سيردي، فيديرما، كولينز، وستيجر، 2007)[2]، أن الزيت الصخري الإستوني يوفر 55٪ من إجمالي استهلاك الطاقة في إستونيا اليوم، يعد النفط الصخري أكثر الموارد الطبيعية قيمة في إستونيا، ربما لأنه يمنحها نفوذاً ضد قدرة روسيا على ممارسة القوة الصارمة.

قد تكون اليوم عضوية إستونيا في الاتحاد الأوروبي ضارة بقدرتها على أن تصبح مستقلة تماماً عن الطاقة بموجب قانون فرضه الاتحاد الأوروبي، يتعين على إستونيا تغيير طريقة التخلص من الرماد الحالية إلى طريقة أحدث وأكثر تكلفة صديقة للبيئة، يبحث البرلمان الإستوني حالياً في طرق جديدة لتوفير درجة من استقلالية الطاقة، بما في ذلك التقنيات والأساليب الجديدة التي من شأنها تمكين طريقة فعالة لإنتاج الصخر الزيتي ومع ذلك، فإن إستونيا هي الاستثناء من القاعدة حيث لا تمتلك لاتفيا وليتوانيا موارد طاقة كافية لتصبحا

(1) Drezner D. W., (The sanctions paradox: Economic statecraft and international relations), Publisher Cambridge University Press, United Kingdom, no. 65, 1999, p. 217.

(2) Franco, George et al. (A Study on the Oil Shale Industry in the European Union - Seen in Light of the Estonian Experience), Research and Energy Report of the European Parliament, Publisher Scientific Advisory Council of European Academies (EASAC), European Union, vol. 28, 2007, pp. 12-13.

مستقلين في مجال الطاقة، اعتباراً من عام 2010، تستورد ليتوانيا ولاتفيا ما يقرب من 50٪ من الطاقة التي تستهلكها، بينما تستورد إستونيا أقل من 10٪.

جغرافياً ينقسم الصخر الزيتي في بحر البلطيق إلى قسمين: إستونيا وحقول لينينغراد هناك تسعة مناجم مفتوحة في إستونيا وثلاثة مناجم في قطاعات لينينغراد (كوزنيكوف)، يعد الحقل الإستوني أكثر أهمية وأكبر بكثير والذي تديره جمعية الصخر الزيتي الإستونية، ينتج الحقل الإستوني حوالي 80٪ من إجمالي إنتاج الصخر الزيتي في الاتحاد السوفيتي حيث أن حفرة "إيستي" العملاقة وحدها تنتج 5 ملايين طن من الصخر الزيتي سنوياً[1].

تعمل ليتوانيا في التنقيب عن النفط منذ عام 1958 ولديها حالياً 400 بئر و 19 حقلاً نفطاً، على الرغم من أن ليتوانيا قادرة على استخراج مستوى صغير من النفط محلياً، وإن كان بمستوى صغير جداً، إلا أنها تعتمد في الغالب على واردات النفط[2].

يتم توليد الكهرباء بشكل أساسي عن طريق الصخر الزيتي وإلى حدٍ ما عن طريق الطاقة الكهرومائية ومؤخراً بواسطة طاقة الرياح، الزيت الصخري هو مصدر متوفر محلياً ومستقل عن التأثير الخارجي، ولكنه أيضاً ملوث للبيئة. كما ارتفع استهلاك الصخر الزيتي من آلاف الأطنان وصل الى 15.501 في عام 2004 خلال ذلك الوقت زاد إنتاج الطاقة المائية وطاقة الرياح أيضاً من 26 تيراجول في عام 2002 إلى 68 تيراجول في عام 2003 و 108 في عام 2004 على الرغم من أن مصادر الطاقة هذه تمثل جزءاً صغيراً من الكل، إلا أنها تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو الاستدامة البيئية والطاقة من شأن زيادة إنتاج الطاقة المستدامة أن تعود بالنفع على إستونيا بيئياً وسياسياً واقتصادياً[3].

أن نمو السكان وارتفاع مستويات المعيشة يعني أن استهلاك السلع والطاقة آخذ في الازدياد من ناحية و يؤدي الاستهلاك إلى زيادة توليد النفايات من ناحية أخرى، فإن العلاقة بين زيادة الثروة وزيادة استهلاك الطاقة قوية جداً أيضاً و يبدو من المنطقي استخدام النفايات تحويلها إلى طاقة بالحرق ومع ذلك، فإن المصطلح أوسع بكثير حيث يشمل عمليات الطاقة ومعالجة النفايات المختلفة التي تولد الطاقة (على سبيل المثال، في شكل كهرباء أو حرارة أو إنتاج عنصر مهدر).

في البداية ركزت دول البلطيق الثلاث على إغلاق مدافن النفايات القديمة وبناء أخرى جديدة لتلبية معايير الاتحاد الأوروبي بينما تعتمد دول البلطيق في البداية بشكل كبير على الوقود الأحفوري، تهدف إلى

---

(1) Ratniks, Henry. (Baltic Shale), Journal of Baltic Studies, vol.9, No.2, 1978, p.158.
(2) Hanson, Zachary. (Russia's Energy Diplomacy in the Baltic States), Journal of Undergraduate Research and Creative Scholarship, Virginia Commonwealth University, United States, 2013, p.5.
(3) Karm, Ellen. (Environment and Energy: The Baltic Sea Gas Pipeline), Journal of Baltic Studies, Routledge, London, Vol. 39, no. 2, 2013, p. 113.

إنتاج الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة كما هو مطلوب بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي. على الرغم من أن الكتلة الحيوية تستخدم إلى حد كبير كمصدر للطاقة المتجددة، إلا أنها تتكون أساساً من نفايات الخشب والأخشاب نظراً لأن معظم الأراضي في البلدان الثلاثة غابات على سبيل المثال، يعد حرق نفايات الخشب والخشب تقنية شائعة لاستعادة الطاقة في لاتفيا بشكل عام، كشفت الدراسة الأخيرة في ليتوانيا أن الطاقة المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة أكثر تكلفة إذا ما قورنت بالطاقة الأحفورية التقليدية أو الاستثمار الأولي النسبي في تقنيات الطاقة المتجددة أعلى من الاستثمارات في تقنيات الوقود الأحفوري التقليدية[1].

وبحلول عام 2030، زيادة حصة الطاقة المتجددة بشكل كبير في مزيج الطاقة العالمي يمكن أن تكون النفايات أحد مصادر الطاقة المتجددة المحتملة إذا تمت معالجتها بشكل مناسب في الوقت الحاضر، تعد النفايات إلى طاقة واحدة من التقنيات الواعدة التي تم توظيفها بشكل جيد في العالم المتقدم ومع ذلك، يمكن رؤية تطبيق محدود للغاية في البلدان النامية.

ويمكن معالجة النفايات بعدة طرق مختلفة، مثل مطامر النفايات الخاضعة للرقابة والحرق الجماعي يعد تحويل النفايات إلى طاقة أحد أحدث أشكال معالجة النفايات، حيث يقدم عدداً من الفوائد يمكنه توليد الكهرباء باستخدام تقنيات مختلفة، مثل الحرق والهضم اللاهوائي، حيث يساعد التوليد على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري و تخلق المصانع الجديدة فرص عمل جديدة و يقدم نظام إدارة نفايات أكثر كفاءة ويساهم في التنمية المستدامة[2].

ومع ذلك، يتم استخدام هذه الخيارات في الغالب في العالم المتقدم، كما هو الحال في إيطاليا وألمانيا، فنلندا وفرنسا واليابان تقع المدن الأكثر تلوثا في العالم بشكل رئيسي في البلدان النامية، حيث لا تتم معالجة النفايات في الغالب وتؤدي إلى تلوث الهواء.

---

(1) Malinauskaite, Jurgita, et al. (Municipal Solid Waste Management and Waste-to-Energy Conversion in the Context of the Circular Economy and Energy Recycling in Europe), Brunel University London, Uxbridge, London, UK Energy Journal, Vol. 141, 2017, p. 2023.

(2) Dalmo, Francisco César, et al. (Energy recovery overview of municipal solid waste in São Paulo State), Brazil, Journal of cleaner production, Publisher Elsevier, Vol.37, 2019, p. 461-474.

الخاتمة

إن تجارب التنمية في دول البلطيق (استونيا ولاتفيا وليتوانيا) بعد عام 2004 قد شهدت تقدماً كبيراً في عدة مجالات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هامة تحتاج إلى اهتمام وجهود مستمرة في المستقبل، أحد التحديات الرئيسية هو مكافحة الفقر، على الرغم من التقدم الاقتصادي الذي حققته تلك الدول، لا تزال هناك فئات فقيرة وباحثة عن عمل تحتاج إلى الدعم والتوجيه. لذا، يجب تعزيز السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى توفير فرص عمل مستدامة والحد من حدة الفقر.

أن عضوية هذه الدول في الاتحاد الأوروبي قد أفتحت الباب أمام تحولات هامة في مختلف المجالات التنموية. تمتاز هذه الدول بتحقيق تقدم ونمو اقتصادي مستدام، وتطور في البنية التحتية، وتعزيز الاستثمارات، وتنمية قطاعات مبتكرة. كما يظهر أيضاً أن هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر في التجارب التنموية في هذه الدول، ومن الجوانب الرئيسية التي تم التركيز عليها في الدراسة هي أصول السكان ولغاتهم. وقد أظهرت النتائج أن هناك تحولات ديموغرافية ولغوية ملحوظة في هذه الدول بعد عام 2004. تم تحليل المؤشرات التنموية للسكان، مثل معدل النمو السكاني، وتم فهم التحولات السكانية في تلك الدول.

Conclusion:

The developmental experiences in the Baltic countries (Estonia, Latvia, and Lithuania) after 2004 have witnessed significant progress in various domains. However, important challenges still need attention and ongoing efforts in the future. One of the major challenges is poverty eradication. Despite the economic advancements achieved by these countries, there are still impoverished and job-seeking segments of society that require support and guidance. Therefore, it is crucial to enhance social and economic policies aimed at providing sustainable employment opportunities and reducing the severity of poverty.

The membership of these countries in the European Union has opened the door to significant transformations in various developmental areas. These countries have demonstrated sustainable economic progress, infrastructure development, increased investments, and the development of innovative sectors. It is also evident that internal and external factors impact the developmental experiences in these countries. One of

the main aspects focused on in this study is the population dynamics and languages. The results have shown notable demographic and linguistic transformations in these countries after 2004. The analysis included examining socio-economic indicators, such as population growth rate, and understanding the population shifts in these countries.

In conclusion, while the Baltic countries have made considerable advancements in their developmental journeys, there are still crucial challenges that require attention. Poverty alleviation and inclusive social policies should be prioritized to ensure sustainable development and opportunities for all members of society. The continued membership in the European Union will contribute to ongoing developmental transformations, and comprehensive strategies should be implemented to address the diverse needs of the population, ensuring inclusive growth and prosperity for the Baltic countries

المصادر

الكتب

- ابراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية و الواقع، دار المناهج للنشر، الاردن، عمان، 2009.
- عبير عبد الخالق، التنمية البشرية و اثرها في تحقق التنمية المستدامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2014.

المصادر الاجنبية

- Aithal, P. S., and P. M. Kumar. "Global ranking and its implications in higher education." SCHOLEDGE International Journal of Business Policy & Governance, Vol.7, No.3, 2020, p.32.
- Beacháin, Donnacha Ó., et al. (Life in post-communist Eastern Europe after EU membership), London, Routledge, Vol. 37, 1st Edition, 2012. p. 181.
- Bunkśe, Edmunds V., and Wolf Tietze, (Baltic Peoples, Baltic Culture, and Europe), GeoJournal, Published BySpringer, Landenberg, Pa., USA, Vol. 33, No.1, 1994, p. 5-8.
- Dalmo, Francisco César, et al. (Energy recovery overview of municipal solid waste in São Paulo State), Brazil, Journal of cleaner production, Publisher Elsevier, Vol.37, Issue.3, 2019, p. 461-474 .
- Drezner D. W., (The sanctions paradox: Economic statecraft and international relations), Publisher Cambridge University Press, United Kingdom, no. 65, 1999, p. 217.
- Franco, George et al. (A Study on the Oil Shale Industry in the European Union - Seen in Light of the Estonian Experience), Research and Energy Report of the European Parliament, Publisher Scientific Advisory Council of European Academies (EASAC), European Union, vol. 28, 2007, pp. 12-13.
- Gomouria, Sima (convergence and "non-convergence" of living standards in the new EU member states), Journal of Economics Review, France, Vol. 195-196, no. 4, 2010, p. 173-178.
- Grigsas, Agnia., (The Gas Relationship between the Baltics and Russia – Politics and Trade Realities), Oksfordo universitetas, leidėjas Oxford Institute for Energy Studies, Working paper, Londonas, 2012, p. 2.
- Hanson, Zachary. (Russia's Energy Diplomacy in the Baltic States), Journal of Undergraduate Research and Creative Scholarship, Virginia Commonwealth University, United States, 2013, p.5.
- Hogan-Brun, G. and R. Meilutė., (Changing Levels of Bilingualism across the Baltic), International Journal of Bilingual Education and Bilingualism, University of Vilnius, Vilnius, Lithuania vol. 7, no. 1, 2004. p. 62-77.
- Hogan-Brun, G., (At the Interface of Language Ideology and Practice The Public Discourse Surrounding the 2004 Education Reform in Latvia), University of Bristol, Faculty of Arts, Published BySpringer, England, vol. 5, 2006, p.316.
- Hogan-Brun, Gabrielle, Meilutė Ramonienė, and Laima Grumadienė. (The language situation in Lithuania), Journal of Baltic Studies, University of Bristol, UK, vol.36, No.3, 2005, p.345-370.
- Hogan-Brun, Gabrielle, Stefan Wolff, and Gabrielle Hogan-Brun Fil, eds. (Minority languages in Europe: Frameworks, status, prospects), Palgrave Macmillan, London, 2003, Edition Number 1, p. 211-231.

- Hogan-Brun, Gabrielle. "Language in society across the Baltic Republics: A comparative overview", Journal of Baltic Studies, Vol.36, No.3, 2005, p.277 .
- Ivanová, Eva, and Jana Masárová. "Performance evaluation of the Visegrad Group countries."Economic Research-Ekonomska Istraživanja, VOL.31, NO.1, 2018, p.279
- Kalnciema, Aija. (Nacionālo minoritāšu kultūras autonomijas parlamentārais risinājums Latvijas Republikā), Latvijas Vēstures Instituta Žurnals, Vol. 3, 1992, p. 117-129.
- Kanapinskas Virginijus, (Gamtinių dujų rinka Lietuvoje valstybinio reguliavimo tikslai ir teisinio reglamentavimo problemos), MYKOLO ROMERIO UNIVERSITETAS, Doctoral thesis, Lithuania, 2014, p.14.
- Karm, Ellen. (Environment and Energy: The Baltic Sea Gas Pipeline), Journal of Baltic Studies, Routledge, London, Vol. 39, no. 2, 2013, p. 110.
- Karm, Ellen. (Environment and Energy: The Baltic Sea Gas Pipeline), Journal of Baltic Studies, Routledge, London, Vol. 39, no. 2, 2013, p. 113.
- Maia, et al., "Higher education contributing to local, national, and global development: new empirical and conceptual insights." Higher Education, Vol.81, No.1, 2021, p. 110.
- Malinauskaite, Jurgita, et al. (Municipal Solid Waste Management and Waste-to-Energy Conversion in the Context of the Circular Economy and Energy Recycling in Europe), Brunel University London, Uxbridge, London, UK Energy Journal, Vol. 141, 2017, p. 2023.
- Marczewska, et al., "Towards Creativity and Innovation in Universities: Study on Central and Eastern Europe", Journal of the Knowledge Economy,2023, p.2.
- Patin, Stanislav., (Environmental impact of the offshore oil and gas industry), Journal of Environmental Assessment Policy and Management, EcoMonitor Publishing, New York, Vol. 3, no. 1, 2001, p. 173-175.
- Rannut, Mart. (Estonianization efforts post-independence), Articles, International Journal of Bilingual Education and Bilingualism, United Kingdom, Vol. 11, no. 3-4, 2008, p.427.
- Ratniks, Henry. (Baltic Shale), Journal of Baltic Studies, vol.9, No.2, 1978, p.158.
- Snieška, Vytautas, and Ineta Šimkūnaitė. "Socio-economic impact of infrastructure investments." Inžinerinė ekonomika, Vol.3, 2009, p.17.
- Solska, Magdalena. "Citizenship, collective identity and the international impact on integration policy in Estonia, Latvia and Lithuania", Europe-Asia Studies, Vol.63, No.6, 2011, p.1091.
- Verschik, Anna. (Russian–Estonian language contacts, linguistic creativity, and convergence: New rules in the making), Tallinn University, Journal Multilingua, Estonia, vol .24, 2005, p. 413-429.
- Vihalemm, Triin, and Gabrielle Hogan-Brun. (Language policies and practices across the Baltic Processes, challenges and prospects), European Journal of Applied Linguistics, University of Basel, Switzerland, vol.1, no.1, 2013, p. 55-82.
- Zemite, L., A. Ansone, et al. (The Creation of the Integrated Natural Gas Market in the Baltic Region and its Legal Implications), Riga Technical University, Latvian Journal of Physics and Technical Sciences, LATVIA, Vol. 58, no. 3, 2021, p. 202.

الأنترنت

- https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2022?&tab=indicators&countries=lv,lt,ee&sort_by=overallscore&order_by=desc https://data.worldbank.org/indicator
- https://gateway.euro.who.int/en/indicators/hfa_71-1091-estimated-life-expectancy-world-health-report-males
- https://www.stat.ee/
- https://www.csb.gov.lv/en
- https://osp.stat.gov.lt/web/guest